وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

مركز المســــــــــتثمر الســــــعودي

الإصدار الأول يوليو 2017

المحتويات

المقدمة 3
تدشين المركز المستثمر السعودي 3
الاستثمارات السعودية في البحرين 3
حقائق عن الاستثمار السعودي في البحرين 4
جدول مقارن فيها القطاعات الاقتصادية مع عدد السجلات بشكل إجمالي وبيان الاستثمار السعودي في كل قطاع 6
رؤية وزارة الصناعة والتجارة والسياحة 7
رؤية مركز المستثمر السعودي 7
مهمة المركز 7
اهداف مركز المستثمر السعودي 7
آلية عمل المركز 8
الخدمات المقدمة 8
دراسة المخاطر والتحديات التي تواجه عمل مركز المستثمر السعودي في البحرين وطرق التغلب عليها 10
1. **1. صوبة إعتماد الهوية الخليجية في المعاملات في مملكة البحرين والحصول على خدمة المفتاح الالكتروني** 10
2. **2. تسويق المركز والحملة ترويجية للاستثمار في مملكة البحرين** 11
3. **3. القيام بتسويق المركز داخل مملكة البحرين وإشراك الشركاء الاستراتيجيين للوزارة** 12
4. 3. محدودية موظفي المركز ومقر المركز 13

المقدمة

تم إطلاق فكرة مركز المستثمر السعودي في سياق النتائج الطيبة التي حققتها الزيارة الأخيرة لولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التنمية الاقتصادية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، إلى مملكة العربية السعودية في فبراير 2017، والتي تم الإعلان على إثرها عن العديد من المبادرات المهمة ومنها الإعلان عن اتفاق تطبيق نقطة عبور واحدة على جسر الملك فهد لتسهيل حركة الزوار والبضائع بين البلدين، والاتفاق على زيادة تسهيل إجراءات المستثمرين السعوديين من خلال فتح مركز وفريق مختص للمستثمر السعودي لدى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بمملكة البحرين.

تدشين المركز المستثمر السعودي

تم تدشين مركز المستثمر السعودي في المرفأ المالي في اليوم السابع من شهر مايو 2017، ويعد المركز من القنوات المميزة للخدمات التي تقدمها وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وهو يهدف إلى التركيز على تسهيل وتسريع إجراءات المستثمرين السعوديين للأعمال التجارية في البحرين، والعمل على تشجيع الاستثمارات عبر المزيد من التسهيلات والحوافز، وتسعى الوزارة بتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها المستثمر السعودي من خلال هذا المركز وبإدارة متخصصة لتقديم كافة الخدمات ومتابعتها مع الجهات الحكومية المرخصة والمانحة للموافقات على الأنشطة التجارية، ويتيح المركز للمستثمرين والشركات السعودية فرصة الاستفادة من خدمات الإدراج في بورصة البحرين، وذلك عبر الربط بسوق التداول في المملكة العربية السعودية وتسهيل الاجراءات ليتمكن المستثمر السعودي من استخدام حسابه الاستثماري وشراء الأسهم مباشرة في بورصة البحرين.

إن إطلاق مركز المستثمر السعودي في البحرين، سيعزز العلاقات الاستثمارية والتجارية بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، في سياق أهدافه المعلنة، كما يعكس جاذبية الأسواق البحرينية والبيئة التشريعية الجيدة التي تتوافر في البحرين على صعيد القطاعات الاقتصادية القيادية، وسيسهم هذا المركز في تسهيل الأنشطة الاستثمارية بشكل عام، وخاصة ما يتعلق منها بالأنشطة المصرفية والتجارية.

الاستثمارات السعودية في البحرين

يعتبر السوق السعودي أحد الاسواق المهمة لإقتصاد مملكة البحرين، كما تمثل البحرين بحسب موقعها وارتباطها الجغرافي بوابة للمستثمرين للتوسع في السوق الخليجي بشكل عام وفي السوق السعودي بشكل

خاص وتعرف البحرين ببرامجها المتنوعة والجاذبة المستثمر وللسائح السعودي فقد زار مملكة البحرين في العام الماضي 12.2 مليون سائح، مثل منهم السائح السعودي ما نسبته 70% (8 ملايين سائح تقريباً). ويقضي حوالي 10% من هؤلاء الزوار ليلتين على الأقل في المملكة، ويرى مجلس التنمية الاقتصادية بالبحرين أن المملكة تتمتع بإمكانيات ذات مستوى عالٍ لرفع هذه النسبة لتصل إلى 15 أو حتى 20%.

وميزة البحرين ليست فقط في موقعها الاستراتيجي القريب من المملكة العربية السعودية بل باعتبارها بوابة الدخول لدول الخليج ككل، وأن تطور بيئة الأعمال وتطلع المستثمرين السعودين والخليجين للمستقبل وللعمل في مملكة البحرين، والجدير بالذكر أن المستثمرين من المملكة العربية السعودية هم من أكثر المستثمرين عالميا، ناهيك عن استثماراتهم بالبحرين المتصاعدة والتي لها الكثير من الاهمية في عجلة الاقتصاد الوطني لمملكة البحرين.

حقائق عن الاستثمار السعودي في البحرين

قد احتل المستثمر السعودي المرتبة الثانية بعد المستثمر البحريني في إصدار المؤسسات الفردية، كما احتل رأس المال السعودي المُستَثمر في مملكة البحرين المرتبة الرابعة خلال الربع الأول من عام 2017.

واحتل رأس المال السعودي المُستَثمر في مملكة البحرين المرتبة الرابعة حيث وصل إلى ما قيمته 621 ألف دينار أي ما يعادل 3,4% من رأس المال الكلي المستثمر خلال الربع الأول من عام 2017. وبذلك يصل حجم رؤوس الأموال المستثمرة من قبل مستثمرين سعوديين في مملكة البحرين المرتبة الثانية حيث تصل إلى ما قيمته 3,9 مليارات دينار أي ما يعادل 14,1% من رأس المال الكلي المستثمر حتى الربع الأول لعام 2017.

يعد الاقتصاد البحريني أحد أكثر الاقتصادات تنوعا في الخليج حيث لا تتعدى مساهمة قطاع الهيدروكربونات 21٪ من الناتج الإجمالي المحلي، في حين يساهم القطاع المالي بنسبة 17٪ وقطاع الصناعة بنسبة 14٪، أما قطاع السياحة فقد ساهم بنسبة 6.3٪ شاملًا القطاعات الفرعية الفنادق، والعقار والضيافة.

مجموع السجلات التجارية ونسبة تملك المستثمرين السعوديين في مملكة البحرين			
	مجموع السجلات	السجلات العائدة الى المستثمرين السعوديين	النسبة
المؤسسات الفردية	56551	1773	3%
الشركات التجارية	29945	1565	5%
المجوع		3338	

محموع السجلات والراس المال	
الاستثمار السعودي	2,296,047,410.00
مجموع الاستثمار	20,388,209,934.00

جدول مقارن فيها القطاعات الاقتصادية مع عدد السجلات بشكل إجمالي وبيان الاستثمار السعودي في كل قطاع

	السجلات التي يملكها السعودين			السجلات التجارية		
القطاع الاقتصادري	المجموع الكلي	المؤسسات الفردية	الشركات التجارية	المجموع الكلي	المؤسسات الفردية	الشركات التجارية
الأنشطة العقارية	87	13	74	2819	1070	1749
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	318	178	140	6981	2640	4341
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	279	34	245	2399	283	2116
الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي	90	23	67	1116	401	715
التشييد	709	408	301	13008	9055	3953
التعدين وأستغلال المحاجر	0	0	0	49	9	40
التعليم	62	38	24	882	515	367
الخدمات الشخصية؛ أنشطة التصليح	97	86	11	5008	4499	509
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	4	3	1	116	83	33
الصناعة التحويلية	118	47	71	7020	5358	1662
الفنون والترفية والتسلية	13	12	1	438	270	168
المعلومات والاتصالات	40	7	33	1407	480	927
النقل والتخزين	51	32	19	1279	800	479
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	2	1	1	17	4	13
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	1		1	117	63	54
أنشطة التجارة، وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	883	503	380	32004	22674	9330
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	430	317	113	7485	5415	2070
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	151	70	81	6179	4482	1697
المجموع الكلي	**3335**	**1772**	**1563**	**88324**	**58101**	**30223**

رؤية وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

جعل البحرين سوقاً دولياً تنافسياً مع جميع الدول، يتمحور حول الاقتصاد المبني على المعرفة والابتكار وسرعه في انجاز الخدمة.

رؤية مركز المستثمر السعودي

إنطلاقا من رؤية الوزارة تتمحور رؤية المركز بتسهيل وتسريع إجراءات المستثمرين السعوديين للأعمال التجارية في البحرين، والعمل على تشجيع الاستثمارات عبر المزيد من التسهيلات والحوافز، وتسعى الوزارة بتقديم كافة الخدمات التي يحتاجها المستثمر السعودي.

مهمة المركز

ايجاد محطة واحده للمستثمر السعودي لإنجاز جميع مايحتاجه من خدمات يتم تقديمها بمستوى عالي من الكفاءة والمهنية .

اهداف مركز المستثمر السعودي

1. جذب الاستثمارات السعودية بشكل عام الى مملكة البحرين والمشاريع الاستثمارية المتميزة ذات القيمة المضافة بشكل خاص مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرعاية الصحية، والتعليم والتدريب، والسياحة، والخدمات المالية ضمن خدمات مسار الخدمة السريعة.
2. زيادة تسهيل إجراءات المستثمرين السعوديين للإفراد والشركات السعودية وتبسيط عملية الحصول على السجل التجاري لوضع مملكة البحرين في مكانها الصحيح كخيار أمثل للمستثمرين ورؤوس الأموال السعودية.
3. مساعدة المستثمرين السعوديين في إيجاد فرص استثمارية وتطوير الشراكة المحلية لتحسين القدرات الاستثمارية للبلاد، والمنافسة مع الاقتصاديات سريعة النمو في منطقة الخليج والشرق الأوسط.
4. توفير جميع أنواع الخدمات القانونية لتمكين عملاء المركز من المستثمرين السعوديين من إنجاز معاملاتهم بمملكة البحرين من خلال إطار قانوني يمنح الحماية لاستثماراتهم.
5. تحقيق الفعالية في الاداء من خلال تقديم افضل الممارسات والحلول المناسبة مع الحفاظ على التواصل مع الجهات الخارجية الاخرى المعنية بإصدار التراخيص.

آلية عمل المركز

إن إقامة مكتب تنفيذي مختص بالمستثمرين من المملكة العربية السعودية، بطاقم متخصص وضمن آلية عمل متقدمة تنطلق من مبدأ الرعاية الكاملة لجميع الطلبات من وقت تقديمها ومتابعتها في مختلف مراحل تطورها وسياق العمل الخاضعة لطبيعة النشاط أو الأنشطة المتقدمة، والاجراءات المتبعة لعمليتي الترخيص والتسجيل مع جميع الجهات الحكومية المرخصة والمانحة للموافقات.

علاوة على ذلك تتميز آلية العمل في خدمة المسار السريع بتقديم جميع الخدمات المطلوبة المتميزة للمستثمرين المستهدفين منذ تقديم الطلب حتى يتم إصدار السجل التجاري والخدمات الاخرى بعد انتهاء السجل التجاري مثل تصاريح العمل وتصاريح الإقامة. ويقوم قسم خدمة المسار السريع بتعيين مدير حساب مخصص يعالج جميع الصعوبات والعراقيل ويتواصل مع جميع كيانات القطاعين العام والخاص ذات الصلة.

الخدمات المقدمة

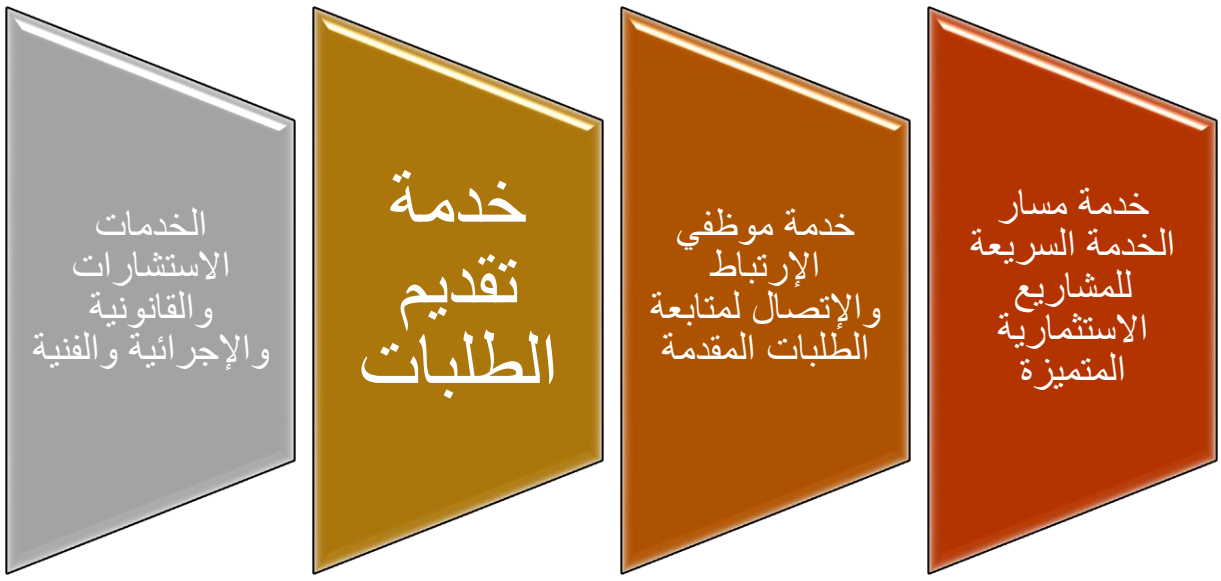

1. تقديم جميع الخدمات الاستشارات والقانونية والإجرائية والفنية و الرد على الاستفسارات المتعلقة فيما يتعلق بتسجيل وترخيص المنشأءات التجارية لمواطني المملكة العربية السعودية والاستثمار السعودي في مملكة البحرين ومايرتبط بها من تقديم كل الخدمات قبل تقديم طلبات التسجيل والترخيص وأثناء التقديم وما يرتبط بعد الترخيص.
2. تقديم خدمة المساعدة التامة في عملية تقديم الطلبات من قبل موظفي المركز .

3. تخصيص عدد من الموظفين بمسمى " موظفي الإرتباط والإتصال" لمتابعة الطلبات المقدمة من المستثمرين السعوديين مع الجهات الحكومية المرخصة والمانحة للموافقات على الأنشطة التجارية والتدخل لحل بعض المشاكل والصعوبات ضمن الإطار القانوني ونسق العمليات المعتمدة في سير الاجراءات مع هذه الجهات.
4. تخصيص مسار الخدمة السريعة للمشاريع الاستثمارية المتميزة ، ويمكن أن تكون الأنشطة التجارية المسموح بها في مسار الخدمة السريعة في ستة قطاعات تجارية منها: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرعاية الصحية، والتعليم والتدريب، والسياحة، والخدمات المالية، والتصنيع. من أجل الحصول على خدمة المسار السريع يلزم الحد الأدنى لرأس المال البالغ 1،000،000 دينار بحريني لمشروعات التصنيع و 250،000 دينار بحريني للمشروعات الأخرى.

وتقدم خدمة المسار السريع جميع الخدمات المطلوبة المتميزة للمستثمرين المستهدفين منذ تقديم الطلب حتى يتم إصدار السجل التجاري والخدمات الاخرى بعد انتهاء السجل التجاري مثل تصاريح العمل وتصاريح الإقامة. يقوم قسم خدمة المسار السريع بتعيين مدير حساب مخصص يعالج جميع استفسارات ومخاوف المستثمر ويتواصل مع جميع كيانات القطاعين العام والخاص ذات الصلة. يضمن مدير الحساب أن المشاريع الاجتماعية والاقتصادية ذات القيمة العالية تتلقى خدمة ذات أولوية عليا ضمن إطار زمني ملتزم به خمسة أيام عمل. وعلاوة على ذلك، تقوم هيئة تنظيم سوق العمل باستعراض تصاريح العمل لهذه المشاريع على أساس خاص.

دراسة المخاطر والتحديات التي تواجه عمل مركز المستثمر السعودي في البحرين وطرق التغلب عليها

إن إدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط، والتركيز الأساسي لإدارة المخاطر هو التعرف على هذه المخاطر ومعالجتها.

وتتمثل الأهداف المرجوة من هذه الدراسة الإحاطة التامة بالاخطار المحدقة بعمل مشروع المستثمر السعودي ونوعيتها وآثارها السلبية وطرق معالجتها بشكل مسبق وبمنهج علمي وإشراك صانعي القرار .

1. صعوبة إعتماد الهوية الخليجية في المعاملات في مملكة البحرين والحصول على خدمة المفتاح الالكتروني

لازالت مشكلة إعتماد الهوية الخليجية في المعاملات الإلكترونية قائمة في مملكة البحرين ومنها الهوية السكانية السعودية وما يرتبط بها من تعريف المستثمر السعودي (الخليجي) في نظام الاحصاء وبالتالي الحصول على خدمة المفتاح الالكتروني.

نوع الخطر: بالغ الخطورة	**الأثر:** 1. صعوبة الحصول على خدمة المفتاح الالكتروني للمستثمر السعودي وبالتالي عدم القدرة على تقديم الطلبات بشكل مباشر في نظام السجلات. 2. وجود الازدواج في الهوية لبعض المستثمرين السعوديين من حملة البطاقة السكانية البحرينية.

التصورات المستقبلية وطرق التغلب:

1. المتابعة الجادة مع مسؤلي الإحصاء بهيئة المعلومات والحكومة الالكترونية وايجاد الحلول المناسبة.
2. عمل حصر لجميع الشركات والمؤسسات التجارية العائدة للمستثمرين السعوديين ذوي البطاقة السكانية البحرينية واستبدالها بالهوية الوطنية السعودية درءاً للإزدواج في الشخصية ومنعا للاستغلال.

الجهة المسؤلة: وزارة الصناعة والتجارة والسياحة و هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.

2. تسويق المركز والحملة ترويجية للاستثمار في مملكة البحرين

الحاجة الماسة للقيام بحملة ترويجية للاستثمار في مملكة البحرين تشمل حملة اعلامية ممنهجه وبشكل مستمر أو لعدة شهور في الصحافة المحلية والسعودية، وانتهاج مبدأ الذهاب الى المستثمر السعودي بدلاً من مجيئه الى البحرين.

نوع الخطر:	**الأثر:**
بالغ الخطورة	1. امكانية تعثر عمل المركز في حال عدم القيام بحملة ترويجية عن الاستثمار في مملكة البحرين تسويق المركز والخدمات المقدمة الى الفئات المستهدفة من المستثمرين في المملكة العربية السعودية. 2. عدم تحقق الأهداف الموضوعة للمركز و توجيهات صاحب السمو النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

التصورات المستقبلية وطرق التغلب:

1. القيام بحملة ترويجية للاســتثمار في مملكة البحرين، وتشــمل حملة تســويقية واعلامية ممنهجه وبشكل مستمر أو لعدة شهور في الصحافة المحلية والسعودية.
2. انتهاج مبدأ الذهاب الى المســـتثمر الســـعودي بدلاً من مجيئه الى البحرين وإمكانية فتح مكاتب تمثيلية للمركز في مناطق مختلفة في السعودية، وأفضل مكان ممكن ان نبدأ في الحدود المشتركة (جسر الملك فهد).
3. الاعتماد على الشركاء الاستراتيجيين للوزارة في عملية التسجيل وهم المكاتب المحترفة الوسيط المسجلة والمعتمدة عندنا في الوزارة، والسعي لجذب وإعتماد عدد محدود من مكاتب المحاماة الكبيرة والشركات الاستشارية في السعودية ، ومنحهم صفة المكتب المحترف الوسيط بعد وضع متطلبات واشتراطات معينة.
4. التعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين مع الغرف التجارية السعودية بهذا الخصوص.
5. التعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية (لهم مكتب في المنطقة الشرقية).

الجهة المسؤلة: وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

3. القيام بتسويق المركز داخل مملكة البحرين وإشراك الشركاء الاستراتيجيين للوزارة

الحاجة إلى إشراك الشركاء الاستراتيجيين للوزارة من جهات حكومية ذات علاقة مباشرة بالتراخيص أو الموافقات وكذلك المكاتب المحترفة الوسيط المسجلة بخصوص عمل هذا المركز واهميتة الكبرى اي القيام بتسويق عمل المركز داخل مملكة البحرين مع الشركاء الاستراتيجين للوزارة من جهات وهيئات حكومية وقطاع الخاص

نوع الخطر:	**الأثر:**
بالغ الخطورة	عدم اشراك الجهات والهيئات الحكومية وإحاطتهم بطبيعة عمل المركز يمكن ان يقلل ويضعف استجابتهم وتفاعلهم مع سياق و إجراءات وآلية عمل المركز وبالتالي تعثر عمل المركز.

التصورات المستقبلية وطرق التغلب:

1. تسويق عمل المركز:
   1.1. بيان أهمية المشـــروع لجميع الجهات الحكومية باعتبار المشـــروع مشـــروعا وطنيا تحرص القيادة السياسية في البلاد على تنفيذه.
   1.2. عقد الاجتماعات الدورية مع الجهات المرخصـــة ومعالجة كافة التحديات والعوائق والوصـــول الى حلول.
2. وضع مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs للنتائج المرجوة.
3. التقدير الدوري لجهود الجهات المرخصة.
4. التعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين مع الغرف التجارية السعودية بهذا الخصوص.
5. عقد الاجتماعات الدورية مع المكاتب المحترفة الوسيطة.

الجهة المسؤلة: وزارة الصناعة والتجارة والسياحة وجميع الجهات الحكومية المرخصة.

3. محدودية موظفي المركز ومقر المركز

ملاحظة: هذا التحدي سوف يكون كبيرا في حال عمل المركز بشكل فاعل

طبقاً لرؤية الوزارة وبالتالي المركز **بتسهيل وتسريع إجراءات المستثمرين السعوديين للأعمال التجارية في البحرين، والعمل على تشجيع الاستثمارات عبر المزيد من التسهيلات والحوافز**.

وبالآلية المقترحة والتي يتم **تقديم كافة الخدمات التي يحتاجها المستثمر السعودي** ضمن خدمة" موظفي الإرتباط والإتصال "،

وبعد القيام بالحملة التسويقية للمركز والخدمات المقدمة داخل السعودية ...

فإن محدودية موظفي المركز (رئيس المركز وأربعة موظفين) ومحدودية المكان (المكان يعد صغير جدا للعدد المتوقع ، كما يفتقد لمكان خدمة المسار السريع -VIP-سوف يشكل تحدياً كبيرا لعمل ونشاط المركز

نوع الخطر:	**الأثر:**
بالغ الخطورة	تعثر عمل المركز ومواجهة صعوبات في تقديم الخدمات المقترحة ، وتوفير خدمة **موظف الإرتباط والإتصال** بالاضافة الى تأثر جودة وكفاءة الخدمات المقدمة.

التصورات المستقبلية وطرق التغلب:

1. المسارعة في أيجاد مكان أكبر واوسع داخل المرفأ.
2. زيادة عدد الموظفين حسب الحاجة.

الجهة المسؤلة: وزارة الصناعة والتجارة وجميع الجهات الحكومية المرخصة.